اقتصاديون: يدعون إلى التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لضبط الأسعار

■ ،،الثورة /عبدالله محمد

أكد تقرير رسمي أن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني على المستوى الكلي خلال الأعوام ٢٠١٠ –٢٠١٥م تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف النمو المستهدفة في خطتي التنمية الثانية والثالثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مع حدوث تراجع في هذه المعدلات خلال الفترة ٢٠٠٦ –٢٠٠٩ م، الأمر الذي يشير إلى عدم تمكن الخطتين من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمان لاستدامته، وفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي ١٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ ٧,٨٪. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩ م، إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وقال التقرير التقييمي لأداء الاقتصاد اليمني انه في ظل الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التوقعات بتراجع الإنتاج النفطي ومن ثم حصة الحكومة منه في المدى المتوسط، سيكون لها آثار سلبية كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة.

وأضاف رغم التحسن الذي حققته القطاعات غير النفطية في مساهمتها النسبية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، إلا أن هذا التحسن مازال محدوداً، ويرجع بصورة أساسية إلى تراجع كميات إنتاج النفط الخام. وفي ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني، وبالذات استمرار غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي يحكم أدائها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة، فإن هذا يعني استمرار شدة حساسية الاقتصاد المحلي لأية تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعف الاستجابة للسياسات الإنمائية في المدى المتوسط.

استدامة

وخلص التقرير إلى أن استدامة المالية العامة في الأجلين المنظور والمتوسط لا زالت تشكل أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد اليمني، خاصة في ظل المخاوف من تراجع الإيرادات النفطية وضعف نمو الإيرادات غير النفطية، وعدم تمكن الإيرادات المتوقعة من الغاز مستقبلاً من تعويض ذلك. ويتضح ذلك بصورة إجمالية من ناحية أولى في استمرار الضعف الهيكلي القائم في الموازنة العامة، فما تحقق من نتائج إيجابية في موقف الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة، يرجع بصورة أساسية إلى تزايد الإيرادات النفطية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، إلى جانب العوامل الأخرى مثل استمرار تراجع سعر صرف الريال اليمني، والتصحيحات السعرية للسلع والخدمات العامة التي تتم بين فترة وأخرى، بالإضافة إلى مساهمة الإجراءات الضريبية في زيادة الإيرادات العامة. كما أن هذه النتائج التي تحققت قد جاءت على حساب النفقات الاجتماعية والنفقات الاستثمارية ومن ناحية ثانية، فإن الإيرادات العامة ما تزال تعاني من استمرار ضعف البنيان الهيكلي، والمتمثل بصورة أساسية في استمرار اعتمادها الكبير على إيرادات النفط المصدر والمباع محلياً، مع اتسام النظام الضريبي بالجمود النسبي. فخلال السنوات الماضية تزايد اعتماد الموازنة العامة على الموارد الخارجية، وبشكل كبير على الإيرادات النفطية التي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة من ١٥,١٪ عام ١٩٩٤م إلى حوالي ٦٩٪ عام ٢٠٠١م، وتصل هذه النسبة في العام ٢٠٠٩م إلى ٧١,٥٪. فإذا ما أضفنا إلى ذلك نسبة الإيرادات من القروض والمساعدات الخارجية، نجد أن ما يقارب من ثلثي الإيرادات العامة تقريباً يعتمد على مصادر خارجية لا يمكن التحكم فيها، الأمر الذي يجعل الموازنة العامة شديدة الحساسية لأي تقلبات مفاجئة وسريعة جراء حدوث تقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية، أو لتراجع إنتاج النفط الخام، كما حدث خلال الفترة الماضية .

استجابة القطاع الخاص

تشير بيانات الاستثمار الخاص إلى ضعف استجابة القطاع الخاص المحلي والأجنبي مقارنة بحجم وتعدد وتنوع الإصلاحات التي تمت خلال الفترة ١٩٩٦–٢٠٠٩ م، ويؤكد تواضع معدل نمو استثمارات القطاع الخاص (محلي وأجنبي) خلال الخطة الخمسيتين الثانية والثالثة عدم تمكن القطاع الخاص حتى الآن من استلام دفة قيادة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي خلق اختلالات عديدة نظراً لعدم تمكنه من ملأ الفراغ الذي نتج عن تراجع الدور الاقتصادي والإنتاجي والاجتماعي للدولة. وإلى جانب الأسباب والعوامل التي سبق ذكرها، فإن عدم ايلاء الإنفاق العام قطاعات ومجالات البنية التحتية الاهتمام الكافي يشكل أحد العوامل، حيث أن رؤية البرنامج لهذا الأمر كانت غائبة أو على الأقل غير واضحة رغم أهمية البنى التحتية في عملية التنمية وفي جذب الاستثمارات المباشرة، المحلية منها والأجنبية. وكذلك التعثر الذي أصاب برنامج الخصخصة.

تباطؤ الإصلاحات الهيكلية

وانتقد التقرير تباطؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد والتي أرجعها الى أسباب داخلية، اقتصادية وسياسية، تتمثل بصورة رئيسية إلى تزايد الإيرادات النفطية، وعودة المواجهة العسكرية مع المتمردين في صعدة حيث أدى تزايد الإيرادات النفطية خلال معظم سنوات إلى تحقيق فوائض نسبية أو عجوزات مقبولة في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وكذلك في تزايد حجم الاحتياطيات الخارجية لليمن، بحيث تمكنت الحكومة اليمنية من الالتزام الدقيق بسداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها، والحفاظ على الرصيد القائم للمديونية الخارجية عند مستويات منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ساهم كل ذلك من ناحية في عدم اتخاذ إجراءات جدية لمواصلة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاحات المختلفة، وخاصة الإصلاحات المالية والنقدية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية، ومن ناحية أخرى انتفاء عدم الحاجة للدخول في اتفاق رسمي مع الصندوق والبنك الدوليين، وبالتالي انخفض حماس الحكومي والتزامها الجاد بمواصلة برنامج التصحيح والانتقال إلى برنامج إصلاح حقيقي.

إستراتيجية

واستنتج التقرير عدم وجود إستراتيجية شاملة لمواصلة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بما في ذلك أجندة الإصلاحات،خاصة وأن الجهات المسئولة عن برنامج الإصلاح لم تمتلك زمام المبادرة في هذا الشأن وكذاعدم وجود جهاز أو آليات لمراقبة ومتابعة تنفيذ سياسات وإجراءات عملية الإصلاح، وتقييم نتائجها أولا بأول وتصويب اتجاهاتها، إذ لم يتم تشكيل فرق إدارية وفنية لإدارة ومتابعة ومراقبة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاحات في بعض الوزارات والجهات المعنية بعملية الإصلاح، بحيث تكون هذه الفرق مسئولة مسئولية كاملة أمام القيادات العليا لهذه الوزارات والجهات.

لافتا إلى وجود ما يسمى بالتشتت المؤسسي وانعدام التنسيق بين الفاعلين الرئيسين، حيث اتسم مستوى التنسيق بين الوزارات المركزية وفروعها بالتدني وانعدام التنسيق أو ضعف مستواه وفاعليته وضعف الدعم السياسي والإداري من قبل القيادات العليا في الوزارات والجهات المختصة المعنية بالإصلاحات، أمل لعدم الاستيعاب والفهم الكامل للبرنامج، أو لتعارضه مع بعض المصالح الشخصية بالإضافة إلى غياب التكامل بين برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتبرز هذه الظاهرة في عدم التكامل بين إصلاحات الموازنة العامة للدولة وبين عملية توجهات الدولة نحو اللامركزية المالية من جانب وبرامج وسياسات إصلاح الخدمة المدنية من جانب آخر.

موائد رمضان تشكو ارتفاع أسعار الخضار

شهدت أسعار الخضار ارتفاعا قياسيا في الأسواق المحلية حيث تضاعف الطلب بصورة كبيرة خلال شهر رمضان المبارك .فأسواق الخضار تعيش هذه الأيام روجا غير معهود حيث اختلط صوت الباعة بصوت الزبائن، فهذا يؤكد جودة بضاعته وذاك يسأل عن الأسعار، هذه هي صورة سوق ذهبان لبيع الخضروات والفاكهة .فالبائعون يأملون البيع الوفير لزبائن هربوا من غلاء أسواق بيع الخضار داخل العاصمة وجاءوا إلى الأسواق المركزية أملاً في الرخص والجودة.

استطلاع/عبدالله الخولاني

أسعار الخضار ارتفعت إلى مستويات قياسية مقارنة بما كانت عليه قبل نحو أسبوع وبنسب تراوحت بين٢٠٪ و٣٠٪ حسب السلعة.

إقبال كبير

● يمسح عرقه بيده عن جبينه، ويستعد لمعركة بيع جديدة، مشمراً عن ساعديه، هذه كانت حالة البائع عبدالكريم الذيفاني، الذي قال: يشهد سوق الخضار حالياً إقبالا كبيرا، وأضاف: الأسعار كانت قبل نحواسبوع على الأغلب طبيعية ومقبولة، نظراً لقلة الطلب وعرض المنتج بشكل كبير، لكن مع دخول شهر رمضان، ترتفع الأسعار بشكل متواتر خصوصاً بعض الخضروات والفواكه المطلوبة، وتصبح أسعارها متفاوتة كل يوم، حتى يحل العيد وتعود الأسعار إلى سابق عهدها.

وعن مصادر الخضروات والفواكه قال عبدا لكريم: تتنوع مصادر الخضروات والفواكه التي تباع في هذا السوق، فأهم المصادر قاع جهران والبون، وتتفاوت الأسعار باختلاف مناطق الإنتاج وطرق التخزين، وأضاف: هناك عدد من الزبائن يستطيعون معرفة الخضروات الجيدة من غيرها بفضل خبرتهم الطويلة بالشراء من هذا السوق وهناك زبائن يطلبون النصيحة لاختيار ما يشترونه.

الارتفاع تدريجي

● البائع محمد العمراني.. أرجع ارتفاع الأسعار هذه الأيام إلى الإقبال على الشراء بكميات كبيرة ، بالإضافة إلى الشراء اليومي أو شبه اليومي، ولذلك الأسعار ترتفع تدريجيا، ولا توجد قاعدة ثابتة لارتفاع وهبوط أسعارها، فكل شيء يتبع قانون العرض والطلب بالإضافة لخصوصية السوق اليمني، والإقبال على بعض الخضروات والفواكه.

رصد الأسعار

● تتشابه أسعار الخضروات في السوق المركزي بشكل كبير، ويكون فرق السعر في الغالب ناتجاً عن مجادلة الزبون للبائع، أو أخذه لكميات كبيرة، فقبل رمضان بأربعة أيام تقريباً، كان سعر سلة الكوسا بـ١٥٠٠ ريال لترتفع الى٤٥٠٠ ريال وسلة الطماطم بـ١٥٠٠ ريال لترتفع إلى ٧٠٠٠ ريال، وكيس الخيار بـ٢٥٠ ريالاً ليرتفع الى٧٠٠ ريال، كما ارتفعت أسعار الجزر والباميا إلى ٢٥٠٠ ريال و٤٠٠٠ريال لسلة البطاطس مقارنته بـ١٥٠٠ ريال في السابق.

ويعتبر سوق ذهبان المركزي، من أهم الأسواق الشعبية، وهو مقصد رئيس لمحدودي الدخل وغيرهم، وتبرز أهميته في المواسم والمناسبات حيث يؤمن كمية كبيرة من الخضروات والفواكه لا يمكن تأمينها بطريقة أخرى.

المناسبات

● ففي المناسبات الدينية في شهر رمضان وعيدي الفطروالاضحى المباركين من كل عام، تتجه أنظار الناس إلى أسواق الخضار، ويتهم تجار الخضار، في كل مرة، بالمضاربة ومحاولة الاغتناء عبر استغلال تلك المناسبات المقدسة، لكن للتاجر رأي آخر في الموضوع، وحسب رأيهم، فإن المشكلة أعقد من ذلك، وتتجاوز التاجر والمنتج إلى الوسيط الذي لا يتكلم عنه أحد.

عند تجاوز عتبة الدخول لسوق الحصبة المركزي، تبدأ "أصوات" تجار الخضر، بأسعار لا تبدو في متناول المستهلك العادي، فسعر الكيلوغرام من الطماطم٤٠٠ريال والخيار٦٠٠ريال، أما البطاطس، فلا يقل سعرها عن٢٥٠ريالاً للكيلوغرام .

عوامل السوق

● تجار الخضار أرجعوا ارتفاع الأسعار إلى عاملي العرض والطلب وفقا لمحمد الضياني. ويشير إلى أن الطلب على الخضار في هذه الأيام يرتفع بشكل كبير مقارنة بالأيام العادية، ومن الطبيعي ارتفاع الأسعار. متوقعا تراجع الأسعار إلى مستوياتها السابقة مع مرور العشرة الأيام الأولى من شهر رمضان.

اقتصاديا يؤكد خبراء الاقتصاد الزراعي أن احتكام السوق للعرض والطلب ظاهرة صحية في ظل عدم وجود عوامل احتكارية، مشددين على ضرورة الاستثمار في مجال التبريد والتخزين الزراعي لإحداث التوازن في السوق في حالة الوفرة والاختناق.

٣٠,٧ مليار إجمالي التمويلات البنكية لقطاع البناء والتشييد

■ ،،خاص / الثورة

انخفض حجم التمويلات البنكية الموجهة لقطاع البناء والتشييد إلى ٣٠ مليارا و٧٥٨ مليون ريال في نهاية مايو ٢٠١١م وذلك من ٣١ مليارا و٢٠٠ مليون ريال .

وبلغ إجمالي التمويلات المصرفية الممنوحة من البنوك التجارية والإسلامية لقطاع البناء والتشييد خلال شهر فبراير ٢٠١١م نحو٣٢ مليارا و٤١٠ ملايين ريال.

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن القروض والسلفيات قصيرة الآجل بلغت ٩ مليارات و٣٥٨ مليون ريال ، فيما بلغت التمويلات متوسطة وطويلة الآجل مليار و٨٦٧ مليون ريال بالإضافة إلى ٢١ مليار و١٨٣ مليون ريال استثمارات البنوك الإسلامية في هذا القطاع خلال فبراير ٢٠١١م .

وبينت دراسة علمية أن قطاع الإنشاءات يعد من القطاعات الواعدة في مجال الاستثمار ، خصوصا وأن اليمن من الدول ذات الحداثة في مجال التنمية الاقتصادية ، ومن ثم فإن هناك فرصاً كبيرة للاستثمار في مجال الإنشاءات .

ومن أهم الفرص الاستثمار في مجال تمويل المساكن حيث يلاحظ أن هناك طلباً كبيراً على السكن يمكن أن يكون ذلك الطلب فرصة للبنوك للاستثمار في مجال إنشاء المساكن بشكل عام ، والملاحظ من خلال الإحصائيات أن استثمارات البنوك في المجال العقاري محدود جداً إذ لا تشكل القروض المقدمة من البنوك لقطاع الإنشاءات سوى (٧,١٠٪) من حجم قروضها، وهي نسبة متواضعة بالقياس إلى حجم الطب على السكن يمكن للبنوك الاستثمار في مجال بناء المدن السكينة والتي تلاقي رواجاً كبيراً خاصة وأن هناك تجارب لبعض البنوك في هذا المجال ، مثل بنك الإسكان وبنك سبأ الإسلامي ، ويمكن أن تدخل البنوك في محفظة استثمارية عقارية واحدة في مجال المدن السكنية . كما أن هناك فرصة أيضاً في بناء المساكن الشعبية لذوي الدخول المحدودة .

وفي مجال إنشاء الأبراج السكنية والمكاتب التجارية يمكن للبنوك أن تستثمر في هذا المجال ، ويمكن للبنوك الاستفادة في مجال الاستثمار العقاري من الدول المجاورة خاصة دول الخليج العربي . كما أن هناك فرصة للبنوك للدخول في اتفاقيات مع الجهات الحكومية لبناء المدن السكنية للعاملين في تلك الجهات بضمانة الحكومة ، وعن طريق استقطاع جزء من رواتبهم ، وهذه السياسة معمول بها في كثير من الدول.

استعراض مساهمات الشركات النفطية في التنمية الاجتماعية بحضرموت

■ المكلا/سبأ

استعرض اجتماع بالمكلا أمس إسهامات الشركات النفطية العاملة في محافظة حضرموت ومشاركتها في التنمية الاجتماعية لمناطق امتيازها وتنظيم علاقتها مع السلطة المحلية بالمحافظة.

وفي الاجتماع أشاد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني بإسهامات ومشاركة شركتي نكسن بتروليم وتوتال في التنمية الاجتماعية في مناطق امتيازهما بالمحافظة .مؤكداً أهمية استمرار التعاون مع السلطات المحلية في المديريات ومساعدتها على تحسين جوانب خدمات المياه والكهرباء المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى إتاحة الفرص لتشغيل أبناء هذه المديريات في عمل الشركات.

وأشار المحافظ الديني إلى أن هذه المناطق نائية وبحاجة إلى المزيد من الاهتمام للارتقاء بجوانب الخدمات فيها وتحسين معيشة المواطنين .. معبراً باسم السلطة المحلية عن تقديره البالغ للأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وتوجيهاته لشركة كنديان نكسن بتروليم وشركائها بتزويد المحطة الرئيسية للكهرباء في سيئون بخمسين الف لتر ديزل يومياً بما يمكنها من استمرار وتحسين خدمات الكهرباء التي تقدمها للمواطنين في الوادي.

من جانبهم عبر ممثلو الشركات النفطية بالمحافظة عن استعدادهم لتقديم أوجه الدعم والمساعدة والمساهمة في تطوير وتحسين الجوانب الخدمية في مناطق عمل وامتياز الشركات.. مشيرين إلى أنه تم خلال الأيام الماضية من شهر رمضان توزيع نحو ٢٠٧ آلاف و١٩٣ لتراً من الديزل لصالح مشاريع الكهرباء والمياه في العديد من مناطق امتياز الشركات بالمحافظة إضافة إلى استفادت ٥٣١ امرأة من برنامج تنمية المهارات والقدرات في مجالات الإسعافات الأولية.

إفراغ ٤ آلاف طن من مادة الغاز المنزلي بميناء عدن

■ عدن سبأ

أفرغت في إحدى مراسي ميناء الزيت بمصفاة عدن أمس شحنة من مادة الغاز المنزلي البالغة نحو ٤ آلاف طن.

وأفادت بيانات ملاحية واردة من ميناء الزيت لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن كمية الغاز التي أفرغتها الناقلة الليبرالية كاميلوت والقادمة من ميناء السويس المصري ستوزع بعد إعادة تعبئتها في اسطوانات الغاز التابعة للشركة اليمنية للغاز في مصفاة عدن إلى كافة محال البيع في أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية لتامين احتياجات المواطنين.

وذكرت البيانات الملاحية أن ناقلتي نفط محملة بـ٧٩ الف طن من النفط والديزل منها ٣٥ الف طن بترول خالي من الرصاص و٤٤ الف طن من الديزل إضافة إلى ناقلة النفط تشيني واصلة من ميناء رأس عيسى تحمل ٥٥ آلف برميل من النفط الخام مايوازي ٧٨ الف و٧٠٠ طن ستدخل مراسي ميناء عدن خلال الأيام القادمة.